

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

CAR-2025-265697 رقم قرار

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265697

المقاومة

**ال المستألف** **من / المتهم**  
**ال المستأنف ضده** **ضد / النيابة العامة**

**الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:**

إنه في يوم الخميس الموافق 02/10/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (...-99-106) بتاريخ 17/01/...هـ، بحضور كلٌّ من:

الأستاذ / ...  
الأستاذ / ...  
الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (261900-2025-CSR) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، المقدم من / ...، هوية وطنية رقم (...), ترخيص محاماة رقم (...) وذلك بموجب الوكالة رقم (...) الصادرة في تاريخ 26/05/2025م.

## الواقع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بقدوم شاحنة إلى منفذ البطحاء تحمل اللوحة رقم (...) المنظم لها بيان تراخيص محمل رقم (...) بتاريخ 17/05/...هـ، مشمولة بأغنام وماعز (صنف مختلط) وخط سيرها من دولة الكويت إلى دولة الإمارات عبر منفذ الرقعي - البطحاء بقيادة المدعي عليه وأثناء معاينة الشاحنة تبين اختلاف نوع الأغنام مما تم توثيقه بجمرك الرقعي حيث يُشتبه قيام المدعي عليه بتبديل حمولة الأغنام بأغنام أخرى داخل المملكة عددها (240) رأس وتم تأكيد الاشتباه من قبل الجمرك بعد التأكيد من صور الأغنام المرفقة من جمرك الرقعي، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (...) وتاريخ 23/05/...هـ، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية قرارها - محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

"أولاً: إدانة المدعى عليه/... (هوية وطنية رقم ...) بالتهريب الجمركي.

ثانياً: إلزام المدعي عليه/ ... (هوية وطنية رقم ...) بgrammaة تعادل (10%) من قيمة الأصناف محل الدعوى التي لم يثبت خروجها من المملكة.

**ثالثاً: إلزام المدعي عليه/... (هوية وطنية رقم ...) بما يعادل قيمة الأصناف محل الدعوى التي لم يثبت خروجها من المملكة كبدل مقداردة.**

**رابعاً: مصادرة الأغنام محل التهريب.**

خامساً: رد ما عدا ذلك من طلبات.". .

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-265697

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265697

وباطلuation اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم وجود دليل مادي في الدعوى يوجب الإدانة كون أن اللجنة استندت في قرارها على صورة مرفقة ولم يتبيّن من ذلالها هل كانت لجميع الأغذام أو جزء منها، كما أنها استندت إلى ما جاء في لائحة الادعاء مع العلم بأن التحريات ودتها لا تصلح كدليل أساسي في ثبوت التهمة ولا يجوز إقامة الأحكام على مجرد رأي محضر التحريات أو الضبط، كما يدفع وكيل المستأنف بانعدام القصد الجنائي، واختتمت بطلب قبول الاعتراض شكلاً ونقض القرار، والقضاء برد الدعوى لعدم كفاية الأدلة.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد لم تقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية؛ قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الخميس بتاريخ ١٤٤٧/٠٤/٢٠٢٥م، الموافق ٢٠٢٥/١٠/٠٢، وفي تمام الساعة (٣٨:٣٢)، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلساتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٠٤/٠٨، للنظر في الاستئناف المقدم من ... على القرار رقم (CSR-2025-261900) وتاريخ ٢٠٢٥/٠٥/١٣، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

#### الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (٤١) بتاريخ ١٤٢٣/١١/٠٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٤/٠٨هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم التبليغ بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٠٢٥/٠٥/٢٥، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ ٢٠٢٥/٠٦/٢٤، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة ذلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وحيث إن الثابت من ذلال الأوراق أن الهيئة خاطبت مدير المحجر الحيواني والنباتي بمنفذ الرقعي بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٢٥هـ بالصادر رقم (...)، دول (المستندات الخاصة بدخول الإرسالية، ومدى مطابقة الأصناف الواردة في الإرسالية لما هو مدون في المستندات المقدمة)، وحيث وردت إفاده المحجر الحيواني و النباتي بمنفذ الرقعي بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٢٥هـ، بالصادر رقم (٥٩٩٥)، المتضمنة: "وأوضح أنها مطابقة لما هو موجود في أذن التصدير وعلى ضوء ذلك تم الفسح"، وحيث إن المحجر الحيواني والنباتي بمنفذ الرقعي تُعد هي الجهة المختصة فنياً، ولم يثبت ما يفيد عدم صحة ذلك من الجهة المدعية، وحيث إن القاعدة أن الشك يفسر لمصلحة المتهم، وأن الأصل براءة الذمة حتى يقوم الدليل

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-265697

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265697

الجازم على خلاف ذلك، وعليه فإن ما أثير من قرائن لا يكفي لقيام وصف التهريب الجمركي، الأمر الذي يتربّع عليه انهيار الأساس الذي بنيت عليه الإدانة بالتهريب الجمركي والعقوبات المترتبة تبعاً لذلك، الأمر الذي يتقرّر معه لدى اللجنة الاستئنافية الحكم بإلغاء القرار الابتدائي، والحكم بعدم إدانة/ ...، هوية رقم (...) بجريمة التهريب الجمركي، عليه وحيث كان الأمر كما ذكر، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/ ...، هوية وطنية رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-2025-261900)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانياً: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، والحكم بعدم إدانة/ ...، هوية وطنية (...) بجريمة التهريب الجمركي. وبعيد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

عضو

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.